

الآثار الاقتصادية للاتفاقيات الدولية لنهر النيل على الزراعة المصرية

المقدمة:

إن نهر النيل هو أساس ازدهار القطاع الزراعي في مصر، ولطالما شكل ركيزة داعمة لاقتصاد الدولة، فالمياه التي يوفرها للمزارع بطول مصر وعرضها ضرورية للحفاظ على استدامة الناتج الزراعي المتنوع للدولة والذي تقدمه الشركات الكبرى وصغار ملاك الأعمال التجارية الزراعية لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير للعالم. وتبلغ حصة مصر حالياً من نهر النيل 55.5 مليار متر مكعب، ولكن بمعدل النمو السكاني الحالي (نحو 2 إلى 3 مليون نسمة سنوياً) أصبح نصيب الفرد من مياه النيل يتناقص سنوياً ومن ثم يضع مصر تدريجياً في مواجهة مخاطر نقص المياه في الأجلين المتوسط للطويل. ويفاقم من هذه المخاطر عدم التيقن المحيط بسد النهضة الإثيوبي والذي قد يؤدي بدرجة خطيرة أو طفيفة - حسب نتائج المفاوضات - إلى الحد من إمدادات المياه لمصر من نهر النيل. والواقع أن المياه العذبة التي تحصل عليها مصر من نهر النيل لا تكفي لسد احتياجاتها المائية، وهو ما يشكل أحد العوامل المقيدة للتنمية، ولذلك تعتمد مصر على إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية لسد الفجوة المائية التي تعاني منها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عامل إعادة تدوير المياه يضع مصر ضمن أعلى الدول كفاءة في استخدام المياه حول العالم. إلا أن تدني كفاءة استخدام المياه في الأراضي الزراعية القديمة بسبب الري بالغمر يؤدي إلى زيادة الاعتماد على مياه الصرف منخفضة الجودة والمياه الجوفية المعاد تدويرها في ري الأراضي التي تعاني من نقص المياه عند نهايات الترع، وإذا ما أضفنا إلى هذا الوضع سياسة تحرير التركيب المحصولي التي تنتهجها مصر نجد أن مستقبل إدارة مياه الري يتسم بالتعقيد الشديد مما يستدعي إتخاذ إجراءات فورية. وعلى الرغم من البحث في قضية المياه لسنوات، إلا أن نظام إدارة المياه في مصر يحتاج لدراسات تواكب الطبيعة الديناميكية للمشكلة ويستوعب جميع جوانب المشكلة في نفس الوقت لاسيما في وجود سد النهضة والطريقة التي تطورت (أو لم تتطور) بها المفاوضات حول قواعد الملء والتشغيل. وتعكف الحكومة المصرية على تنفيذ مشروعات لتحسين الري في الأراضي القديمة لكنها لم تغطي حتى الآن غالبية المساحة بسبب تعقيد وتكلفة عملية التنفيذ. كما تعمل مصر على زيادة مستوى إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي ومياه الصرف الصحي المعالجة، وتشرع حالياً في تنفيذ مشروعات موسعة لمعالجة مياه الصرف الصحي وتبطين الترع والتحول إلى أساليب

الري الحديثة في الأراضي القديمة. وبينما بعض هذه المشروعات قد يتيح إعادة استخدام إضافية للمياه، إلا أن الفائدة الأهم المحققة هي زيادة الإنتاجية الزراعية بفعل تحسين كل من جودة مياه الري وجدولة الري من المياه المتوفرة. وفي هذا الصدد، نؤكد على أن التحسين المستمر لنظام إدارة المياه في مصر من أجل تحقيق استدامة المياه لم يعد رفاهية، بل أصبح ضرورة، إن لم يكن مسألة حياة أو موت .

مشكلة البحث :

تدور المشكلة البحثية للدراسة حول مشكلة محدودية الموارد المائية المصرية واعتمادها بشكل أساسي علي مياه نهر النيل بالإضافة الي زيادة عدد السكان. ونظرا لظهور مشكلة سد النهضة الاثيوبية وآثاره السيئة علي انخفاض حصة مصر المائية بصورة واضحة خلال ملء السد وأن مصر تعاني من فجوة غذائية كبيرة تصل الي 55 % من احتياجاتها الغذائية الحالية ومن المنتظر بعد إقامة سد النهضة الأثيوبي أن تزداد تلك الفجوة الغذائية . ومن هنا يتضح أهمية دراسة الاتفاقيات الدولية المنظمة لنهر النيل وتحديد مدي تأثيرها علي الوضع المائي في مصر وخاصة بعد ملء سد النهضة وأثر ذلك علي الزراعة المصرية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة الآثار الاقتصادية لسد النهضة الأثيوبي علي الموارد المائية المصرية و الميزان المائي المصري والقطاعات المستهلكة للمياه وهي قطاع الزراعة وقطاع السكان (مياه الشرب) و قطاع الصناعة، ودراسة السيناريوهات المتوقعة خلال ملء خزان سد النهضة الاثيوبي . وذلك من خلال

الاهداف الفرعية التالية:

- 1- الموارد المائية الحالية والمستقبلية واستخداماتها في مصر .
- 2- تقدير الميزان المائي الحالي والمستقبلي في مصر .
- 3- حساب المقننات المائية من أسوان وحتى الحقل .
- 4- تقدير الأثر الاقتصادي لملء السد على الزراعة المصرية.

الطريقة البحثية:

اعتمدت الدراسة على استخدام اساليب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي وقد استخدمت طريقة العرض الجدولية والمقارنات النسبية وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد في صورته اللوغاريتمية. كما تم الاستعانة بالعديد من الادوات التحليلية الرياضية لتحديد العلاقات الاقتصادية وتم استخدام نموذج MOTAD برنامج LINDO واعتمدت الدراسة على العديد من مصادر البيانات المنشورة وغير المنشورة من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ووزارة الموارد المائية والري، والادارة العامة لتطوير الري.

مناقشة أهم نتائج الدراسة:

أولاً - الوضع الراهن للموارد المائية المصرية:

1- الموارد المائية الحالية والمستقبلية واستخداماتها في مصر

جدول (1): الطلب على الموارد المائية في مصر وفقا لاستخداماتها

خلال الفترة من 2018 الى 2022م

2022م		2021م		2020م		2019م		2018م		السنوات البيان
%	الكمية بالمليار م3	%	الكمية بالمليار م3	%	الكمية بالمليار م3	%	الكمية بالمليار م3	%	الكمية بالمليار م3	
الاستخدامات الحيوية للمياه:										
78.7	70	78,98	68,5	80	68	80,62	66	80,71	66,4	الزراعة
13	11.5	12,68	11	11,76	10	10,99	9	10,94	9	الأغراض المنزلية والشرب
0.34	0.30	0,28	0,24	0,24	0,2	0,24	0,2	0,24	0,2	الاستزراع السمكي
92.04	81.8	91,94	79,74	92	78,2	91,85	75,2	91,89	75,6	المجموع
الاستخدامات الخدمية للمياه										
2.2	2	2,31	2	2,35	2	2,44	2	2,44	2	الصناعة
2.36	2.1	2,31	2	2,12	1,8	2,04	1,67	2,03	1,67	الملاحة والكهرباء
3.37	3	3,46	3	3,53	3	3,66	3	3,66	3	أخرى (الفاقد)

7.93	7.1	8,07	7	8	6,8	8,15	6,67	8,11	6,67	المجموع
100	88.9	100	86,74	100	85	100	81,87	100	82,27	الإجمالي

المصدر: - وزارة الموارد المائية والري استراتيجية الموارد المائية لمصر حتى عام 2022. - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - نشرة الموارد المائية والري، أعداد متفرقة.

• استخدام الموارد المائية في قطاع الزراعة:

حدثت طفرة في الزراعة خلال العقود الأخيرة وبلغت الاحتياجات المائية لقطاع الزراعة حوالي 66.6 مليار متر مكعب عام 2018 بنسبة 80.71% من الموارد المائية في مصر بينما بلغت الاحتياجات المائية لقطاع الزراعة حوالي 70 مليار متر مكعب وذلك لعام 2022م بنسبة 78.7% من إجمالي الموارد المائية المصرية.

• استخدام الموارد المائية في قطاع الصناعة:

حدثت طفرة في الصناعة خلال العقود الأخيرة وبلغت الاحتياجات المائية لقطاع الصناعة حوالي 2,2 مليار متر مكعب عام 2000 (غير شامله استهلاك مياه التبريد لمحطات الكهرباء) وقدرت كمية المياه التي تؤخذ من شبكة مياه الشرب للصناعة بحوالي 0,62 مليار متر مكعب تمثل 28% من إجمالي استخدام المياه في قطاع الصناعة عام 2000 ويقدر استهلاك المياه في قطاع الصناعة في عام 2017م بحوالي 1,6 مليار متر مكعب ، في عام 2019م بحوالي 2 مليار متر مكعب والاحتياجات الكلية تصل إلى 6,8 مليار متر مكعب من المياه عام 2020 منها 2 مليار متر مكعب ، كما تصل في عام 2021م الي 7 مليار متر مكعب من شبكة مياه الشرب والمتبقي ، كما تصل في عام 2022م الي 7.1 مليار متر مكعب .

• استخدام الموارد المائية في المزارع السمكية:

انتشرت المزارع السمكية على طول نهر النيل خاصة في فرعية وكذلك انتشرت المزارع السمكية على الترع والمصارف والبحيرات الشمالية وفي الاراضى المخصصة للزراعة. حيث يوجد في محافظة كفر الشيخ حوالي 50 ألف فدان بمركزى الحامول وبلطيم والباقي على زمام ترعة السلام بمحافظة بوسعيد وشمال سيناء بسهل الحسينه وسهل الطينه وتحتاج المزارع السمكية كميات هائلة من المياه تصل إلى حوالي 15000 متر مكعب

للفدان وتستهلك حوالى 10000 متر مكعب للفدان بالبخر وكمية المياه المتبقية تصرف على المصارف الزراعية مما يسبب ضغطاً كبيراً عليها ويؤدى لحدوث مشاكل متعددة فى الصيانة والتشغيل خاصة ظلمبات محطات الرفع.

• استخدام الموارد المائية فى توليد الطاقة الكهربائية:

يمتد نهر النيل من السدالعالى إلى البحر المتوسط بطول كلى بلغ 1200 كيلومتر وتقدر الطاقة الكهرومائية الكلية التى تولد سنوياً من الأعمال الصناعية على طول مجرى نهر النيل بحوالى 4632 جيجا وات/ ساعة ويتم توليد الطاقة الكهرومائية من خلال السد العالى وسد أسوان وقناطر اسنا الجديدة وقناطر نجع حمادى الجديدة ومحطة كهرباء اللاهون على بحر يوسف وتصل نسبة الطاقة الكهرومائية إلى حوالى 12% من إجمالى الطاقة المولدة فى مصر والتى تقارب 13200 جيجاوات / ساعة سنوياً تقريباً.

• استخدام الموارد المائية فى الملاحة النهرية:

يرجع تنظيم تصرفات نهر النيل إلى انشاء السد العالى وبما يسمح بوجود عمق مائى مناسب للملاحة صيفاً وشتاءً على مدار العام. بالإضافة إلى قيام الدولة بإنشاء مجموعة كبيرة من الأهوسة تسهل من عبور الوحدات العاملة فى نشاط الملاحة النهرية فى نهر النيل والرياح البحيرى وترعة النوبارية حيث بلغ عدد وحدات قطاع الاعمال للملاحة 379 وحدة نقل و44 رفاصاً بالإضافة إلى 700 وحدة نقل و533 رفاصاً مملوكة للقطاع الخاص اما فى القطاع السياحي النيلي فقد وصل عدد الوحدات العاملة فى النيل 310 من السفن السياحة والفنادق العائمة. وفى فترة الثمانينات تم خفض التصرفات المائية لغرض الملاحة النهرية خلال فترة الشتاء بغرض خفض كمية المياه المهدر إلى البحر وصاحب ذلك خفض مناسيب المياه فى هذه الفترة. وبالتالي أصبح من الضرورى تطوير المجارى الملاحية باستخدام وسائل تكنولوجيه متطوره لتنظيم حركة الوحدات الملاحية كما هو موضح بجدول رقم (1). أما بالنسبة لموقف مصر من مياة النيل فهنقى موقف بالغ الصعوبة وأكثر تعرضاً لتحديات المستقبل المتمثلة فى اتجاه بعض دول حوض النيل إلى زيادة استغلالها لمياه النيل من ناحية، ومدى كفاية نصيب مصر الثابت فى مواجهة زيادة السكان من ناحية أخرى. كما هو موضح بالجدول رقم (2) جدول رقم(2) يوضح الاستخدامات الحالية والمستقبلية للموارد المائية فى جمهورية مصر العربية (مليار متر3)

الاستخدامات عام 2030	الاستخدامات الحالية عام 2022م	الاستخدامات الحالية عام 2021م	الاستخدامات الحالية عام 2020م	الاستخدامات الحالية عام 2019م	الاستخدامات الحالية عام 2018م	الاستخدامات الحالية عام 2017م	الاستخدامات
50,7	49.8	47	48	49	50	49,7	استخدامات استهلاكية: الزراعة: أراضي قديمة الزراعة: أراضي جديدة
14,6	15.10	21,5	20	17	16,4	15,9	الشرب
9,5	11.9	11	10	9	9	11,8	الصناعة
6,8	1.7	2	2	2	2	1,6	
81,6	80	81,5	80	77	77,4	79	جملة الاستخدامات الاستهلاكية
3,3	3	3	3	3	3	2,5	استخدامات غير استهلاكية الفاقد بالتبخر
1,2	1.2	2	1,8	1,67	1,67	1,2	الملاحة النهرية والموازنات الكهرباء
0.2	0,1	0,2	0,2	0,2	0,2	0,1	
4,5	4.3	5,2	5	4,87	4,87	3,8	جملة الاستخدامات غير الاستهلاكية
86,1	83.9	86,7	85	81,87	82,27	82,8	إجمالي الاستخدامات المائية

المصدر : وزارة الموارد المائية والرى، إستراتيجية إدارة وتنمية الموارد المائية فى مصر حتى عام 2030 ،

بيانات غير منشورة ، عام 2023 م .

2 - تقدير الميزان المائى الحالى والمستقبلى فى مصر:

55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	55,5	حصة مياه نهر النيل مليار م3
6,9	6,9	6,9	6,9	6,9	7	6,9	7,5	6,2	7,5	المياه الجوفية بالوادسوالدلتا مليارم3
7,6	7,21	10	9	12,2	11,7	11,7	2,5	10,4	0	تدوير مياه الصرف الزراعى مليار م3
2	2	2	1,41	1,9	1,6	1,3	3,1	1	0	تدوير مياه الصرف الصحى مليار م3
5,5	5	5,6	5,1	1,3	1,3	0,9	1,4	1,3	1,3	الأمطار والسيول مليار م3
0,5	0,5	0,5	0,5	0,1	0,1	0,1	0,15	0,15	0,09	تحلية مياه البحر مليار م3
78	77,1	80,5	78,41	77,9	77,2	76,4	70,15	74,55	64,39	الاجمالى

المصدر/ وزارة الموارد المائية والري مصر فى أرقام 2022م، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الموارد المائية والرى ، اعداد متفرقة.

جدول رقم (4) الاستخدامات المائية بالقطاعات المختلفة خلال الفترة من (2017م - 2021م)

2022/2021		2021/2020		2020/2019		2019/2018		2018/2017		2017/2016		السنوات
%	الكمية بالمليارم3	%	الكمية بالمليارم3	%	الكمية بالمليارم3	%	الكمية بالمليارم3	%	الكمية بالمليارم3	%	الكمية بالمليارم3	الاستخدامات
78,8	70	78,8	68,5	80	68	80,62	66	80,71	66,4	79,23	65,6	الزراعة
3,4	3	3,4	3	3,53	3	3,66	3	3,65	3	3,02	2,5	الفاقد بالتبخر من النيل والترع
12,9	11,5	12,9	11	11,76	10	10,99	9	10,94	9	14,25	11,8	الاستخدامات المنزلية
2,2	2	2,2	2	2,35	2	2,44	2	2,45	2	1,93	1,6	الصناعة
2,7	2,4	2,7	2,24	2,35	2	2,16	1,77	2,25	1,77	1,57	1,3	الملاحة النهرية وأخرى
100	88,9	100	86,7	100	85	100	81,87	100	82,27	100	82,8	الاجمالى

المصدر/ وزارة الموارد المائية والري، استراتيجية إدارة وتنمية الموارد المائية فى مصر عام 2030.

الجهاز المركزى لتعبئة العامة والاحصاء، نشرة الموارد المائية و الري، بيانات غير منشورة عام، اعداد متفرقة.

2- حساب المقننات المائية من أسوان وحتى الحقل:

تأتى أهمية حساب المقننات المائية لتعديل إجمالي كمية المياه التي يجب توافرها لجميع المحاصيل الزراعية خلال العام الزراعى وعلى ذلك تعرف المقننات المائية بأنها كمية مياه الري اللازمة لتوافرها لريمحصولى من بداية زراعته حتى نضجه. ولكن هناك كميات كبيرة تفقد من المياه خلال مرورها من أسوان إلى الحقول الزراعية ويتم فقدها بالتسرب وبالبحر وتقسم المقننات المائية إلى:

أ- المقنن الحقلى:

وهو عبارة عن كمية المياه اللازمة لرى فدان واحد فالريه الواحدة أو فى اليوم الواحد.

ب-مقنن الترعة:

وهو عبارة عن كمية المياه التى تصرف للترعة لرى فدان واحد من مساحة زمام الترعة فى الريه الواحدة أو فى اليوم الواحد. ويزيد مقنن الترعة عن مقنن الحقل بمقدار فاقد المياة من الترع بالبحر أو التسرب ويتراوح ما بين 10% ، 20% .وتتطور كميات مياه الري المستخدمة للمحاصيل الزراعية لكل من الحقل وعند افمام الترع وعند أسوان وفق الترتيب المبين بالجدول التالى من عام 2011 إلى عام 2022م .كما هو موضح بالجدول رقم (5).

جدول رقم (5) تطوير كميات مياه الري المستخدمة للمحاصيل الزراعية لكل من الحقل وعند أسوان
للسنوات خلال الفترة من 2011 الى 2022م

السنوات

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	كميات المياه المستخدمة
37094	37870	38400	40200	36500	37300	34250	33900	36850	37817	32109	30867	عند الحقل
40924	41651	41900	42600	41200	41650	39350	39000	41460	43025	36928	36959	عند أفلام الترع
44968	45740	46400	45600	44600	46800	44200	43600	44568	46031	40138	43224	عند أسوان

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة الموارد المائية والرى ، عام 2022 م.

ثانياً- تقدير الأثر الاقتصادي لملء السد علي الزراعة المصرية :

أولاً- أثر السيناريوهات المقترحة على التركيب المحصولي الراهن فى مصر:

تمثل إستخدامات القطاع الزراعى من حصة مصر أكبر نسبة بين الإستخدامات المختلفه و تبلغ حوالى 80% من جملة الإستخدامات ، لذلك يعد القطاع الزراعى أكثر القطاعات تأثراً بالكمية التى يتم خصمها من حصة مصر المائية من نهر النيل أثناء فترة الملء لسد النهضة الأثيوبى وما بعدها طبقاً لحجم كمية التخزين للسد ، وتزداد درجة التأثير كلما كانت فترة الملء قصيره والعكس حيث سيتبعها إرتفاع فى نسبة الخصم من حصة مصر المائية وبالتالي فى كمية المياه المخصصة للإستخدام الزراعى، لذا أهتمت الدراسة بالتعرف على درجة تأثير فترة الملء لسد النهضة طبقاً للسيناريوهات المقترحة على هيكل التركيب المحصولى الحالى ومؤشراته المختلفه من حيث المساحة المحصولية ، إجمالى صافى العائد للمساحه المزروعه، الأحتياجات المائيه ، وما يتبع ذلك من نصيب الفرد من مياه النيل ، متوسط نصيب الفدان من مياه الري م³ / فدان .

ثانياً: تخطيط التركيب المحصولي باستخدام نموذج MOTAD يهدف تخطيط التركيب المحصولي

باستخدام نموذج MOTAD⁽¹⁾ الى الوصول الى هدف الدراسة وهو الحصول على التركيب المحصولي

¹ (Minimization of Total Absolute Deviation)

الذي يحقق تدنية المخاطرة التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي، حيث يعتبر من اهم النماذج المستخدمة في مجال تقدير المخاطرة.

تستخدم البرمجة الخطية لأسلوب رياضي كمي شاع تطبيقه واستخدامه في اتخاذ قرارات التخطيط الاقتصادي الامثل، ويعرف الاقتصاديون البرمجة بانها طريقة رياضية منظمة تتعلق بتخصيص الموارد المحدودة بافضل طريقة ممكنة على اوجه الانشطة المختلفة التي تتنافس فيما بينها على الموارد المحدودة وذلك من اجل تحقيق هدف معين وهو تعظيم صافي العائد او تدنية التكاليف.

وفي ظل عدم توافر انطباق شروط البرمجة الخطية على الإنتاج الزراعي، ولصعوبة استخدام نماذج البرمجة غير الخطية وتعدد مشاكلها وكثرة البيانات المطلوبة، تم تطوير اسلوب البرمجة الخطية لتخطيط الإنتاج الزراعي حيث يتم استخدام نموذج الموتاد ليتلافى تلك الصعوبات وفي نفس الوقت يتم اخذ المخاطرة في الاعتبار عند تحديد حجم كل نشاط في النموذج، من خلال تقدير التباينات في الدخل في كل نشاط، والتي تزداد المخاطرة بتزايد هذه التباينات على مدار الزمن. ويعطي هذا النموذج نتائج مشابهة للبرمجة الغير خطية والتي تعتمد على تدنية مصفوفة (التغاير - التباين) كما انه يعتبر من أكثر نماذج البرمجة الخطية شيوعا في الاستخدام عند تقدير المخاطرة لقلة مشاكله عند استخدامه خاصة في المزارع المركبة ذات التنظيمات المعقدة.

ويعتمد تقدير المخاطرة بواسطة البرمجة الخطية لنموذج MOTAD على تدنية الاختلافات المطلقة الكلية في صافي عائد الانشطة المحصولية خلال فترة زمنية معينة عن متوسط تلك الفترة، حيث تعتمد ميكانيكية الحل على التوسع في إنتاج الانشطة الاقل تباينا، وذلك في ضوء المعاملات والقيود الفيزيائية والتنظيمية المفروضة على النموذج، ومن ثم يعبر الانخفاض في قيمة دالة الهدف عن تدنية الاختلافات المطلقة الكلية لصافي الدخل المتوقع لانشطة النموذج عن التكلفة المتوقعة للمخاطرة، وهو ما يفسر رغبة مدير المزرعة في التنازل عن جزء من دخلة يعادل هذا الفرق في سبيل تجنب المخاطرة.

توصيف نموذج البرمجة الرياضية الخطية

تعتبر البرمجة الخطية إحدى الوسائل التحليلية التي تستخدم في تحديد التركيب المحصولي الامثل للوحدات الإنتاجية الزراعية، باعتبارها اسلوب رياضي يحقق معظمة العائد الصافي او تدنية التكاليف. أي انها تصور المشكلة وتصنيف الاهداف والمحددات برموز رياضية، حيث تحتوي على دالة الهدف وعدد من المحددات الخطية، وقيد عدم السالبية.

$$\text{Minimize } Z = \sum_{h=1}^s \bar{y}_h$$

$$\sum_{j=1}^n (ch_j - g_j)x_j \pm \bar{y}_h \geq 0 \text{ (for all } h, h = 1, \dots, s)$$

$$= \sum_{j=1}^n f_j x_j = \lambda \text{ (} \lambda = 0 \text{ to unbound)}$$

$$\sum_{j=1}^n a_{ij} x_j \leq b_i \text{ (for all } i = 1, \dots, m)$$

$$x_j, \bar{y}_h \geq 0 \text{ (for all } h, j)$$

= دالة الهدف

$$1 = j \text{ عن سنة لكل عائد لقيمة المطلقة صافي} = \sum_{j=1}^n (ch_j - g_j)x_j$$

$$= x_j \text{ متوسط صافي العائد خلال فترة الدراسة للنشاط}$$

$$\lambda = \text{ثابت}$$

$$b_i = \text{حجم الفيد}$$

$$f_j = \text{صافي العائد المتوقع للنشاط } n$$

$$\text{اجمالي صافي العائد} = \sum_{j=1}^n f_j x_j$$

$$a_{ij} = \text{الاحتياجات الفنية للنشاط}$$

1- دالة الهدف

تم اعداد نموذجين من نماذج البرمجة الرياضية، يمكن من خلالها قياس تكلفة المخاطرة خلال الفترة (2017-2022)، وتعتمد على استخدام اسلوب البرمجة الخطية في تذبذبة الاختلافات او التباينات المطلقة الكلية في صافي العائد باستخدام نموذج MOTAD للمحاصيل الزراعية.

النموذج الاول

يستهدف هذا النموذج النمطي تعظيم صافي العائد للفدان لمختلف المحاصيل الزراعية في ظل اليقين وبدون أخذ المخاطرة في الاعتبار (أي بدون اخذ الفروق في صافي العائد في الاعتبار).

النموذج الثاني

يهدف هذا النموذج الى أخذ أقصى مستوى محتمل من المخاطرة الإنتاجية في ظل قيود ومحددات النموذج.

2- الأنشطة الإنتاجية الزراعية في نموذج البرمجة الخطية:

يمكن تحديد الأنشطة الإنتاجية البديلة في مجال الإنتاج الزراعي بعدة طرق منها:

- أ- اعتبار مجموع الزروع النباتية التي تتعاقب في الارض وتشغلها لمدة سنة زراعية واحدة نشاطا انتاجيا منفصلا يمكن مقارنته بالمجاميع الاخرى، باعتبار ان كل منهما نشاطا انتاجيا منافسا.
- ب- اعتبار كل زرع بمثابة نشاطا انتاجيا منفصلا يمكن مقارنته بالزروع النباتية الاخرى باعتبارها أنشطة انتاجية بديلة، كما يمكن توليف الزروع النباتية في دورات ثنائية او ثلاثية واعتبارها بدائل انتاجية.

وقد اعتمدت الدراسة على الطريقة الثانية في تحديد الأنشطة الإنتاجية، وهي اعتبار كل محصول بمثابة نشاط انتاجي منفصل. وتضمنت نماذج تحليل البرمجة الخطية 53 نشاطا.

3- القيود والمحددات

اقتصرت الأنشطة المحصولية الزراعية التي تضمنها النموذج الرياضي على القيود التالية:

أ- القيود الخاصة بالرقعة الزراعية المتاحة.

تضمنت قيود الرقعة الزراعية نوعان من القيود، الأول خاص بإجمالي مساحات المحاصيل الشتوية ومساحات المحاصيل الصيفية والنيلية. أما القيد الثاني فهو قيد الحد الأعلى والادنى لمساحات المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2017-2022).

ب- القيود الخاصة بالموارد المائية المتاحة:

ولقد تم حساب كمية المياه المستخدمة في نموذج المواتد المطلوبة بحوالي 36.6 مليار متر مكعب كمتوسط للاحتياجات المطلوبة للمحاصيل التي يتضمنها التركيب المحصولي المستخدم خلال الفترة (2017-2022).

ج- القيود الخاصة بمخاطر الإنتاج الزراعي

تشمل الانحرافات المطلقة الكلية لصافي العوائد عن متوسطها لجميع المحاصيل الزراعية موضع الدراسة لكل سنة من سنوات الفترة 2017-2022 على ان يكون مجموع انحرافات قيم صوافي العوائد لكل المحاصيل الزراعية في أي من هذه السنوات أكبر من أو يساوي الصفر.

أثر السيناريوهات المقترحة على التركيب المحصولي الراهن في مصر.:

1- الوضع الراهن للتركيب المحصولي في مصر:

في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل الوضع الراهن للمياه في مصر والتي أظهرها جدول (6) أن إجمالي كميات المياه المستخدمة في الري حوالي 36.4 مليار متر مكعب، أن إجمالي المساحة المزروعة بلغت حوالي (11.9) مليون فدان في الوضع الراهن وأن إجمالي صافي العائد في الوضع الراهن حوالي 148423800000 مليار جنيه في وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 3065.44 م³ وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 40.80 جنيه .

2- السيناريو الأول أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 10 % على التركيب المحصولي:

في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو الأول في حالة نقص المياه بنسبة 10 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المياه المستخدمة في الري حوالي 32.7 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزروعة بلغت حوالي (6.4) مليون فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 10 % وجدنا أن هناك نقص في المساحة

في المزرعة بلغت حوالي (5.5) مليون فدان ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو الأول 29344950000 مليار وذلك بعجز وصل الي 1454893050000 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 5126.29 م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 0.89 جنيه

3- السيناريو الثاني أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 15 % على التركيب المحصولي:

في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو الثاني في حالة نقص المياه بنسبة 15 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المستخدمة في الري حوالي 30.9 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزرعة بلغت حوالي (11.9) فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 15 % ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو الثاني 37138720000 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 2605.63 م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 1.20 جنيه.

4- السيناريو الثالث أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 20 % على التركيب المحصولي:

في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو الثالث في حالة نقص المياه بنسبة 20 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المستخدمة في الري حوالي 20.4 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزرعة بلغت حوالي (11.8) فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 20 % ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو الثالث 29099042450 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 2452.36 م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 0.701 جنيه.

5- السيناريو الرابع أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 25 % على التركيب المحصولي:

في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو الرابع في حالة نقص المياه بنسبة 25 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المستخدمة في الري حوالي 31.6 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزرعة بلغت حوالي

(11.8) فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 25 % ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو الرابع 27280352297 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 2299.08م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 1.160 جنيه.

6- السيناريو الخامس أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 30 % على التركيب المحصولي:
في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو الخامس في حالة نقص المياه بنسبة 30 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المستخدمة في الري حوالي 16.8 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزروعة بلغت حوالي (11.8) فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 30 % ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو الرابع 25461662144 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري م³ لكل فدان حوالي 2145.81م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 0.660 جنيه.

7- السيناريو السادس أثر فترة الملء مع التوقع بنقص المياه بنسبة 36 % على التركيب المحصولي:
في ظل القيود التي تم الإشارة إليها سابقاً في متن البحث تتمثل أهم نتائج تحليل السيناريو السادس في حالة نقص المياه بنسبة 36 % من إجمالي كمية المياه المتاحة والتي أظهرها جدول (6) في نقص إجمالي كميات المستخدمة في الري حوالي 23.2 مليار متر مكعب ، ونقص إجمالي المساحة المزروعة بلغت حوالي (11.8) فدان في حالة نقص المياه المتاحة بنسبة 36 % ، وأن إجمالي صافي العائد في السيناريو السادس 30335990000 مليار جنيه وبلغ نصيب الفدان من مياه الري 1961.89م³ لكل فدان حوالي م³، وبلغ متوسط العائد للمتر المكعب من المياه 1.30 جنيه.

جدول (6) يوضح التركيب المحصولي في ضوء الدراسات المتوقعة من وجهة نظر الدراسة باستخدام نموذج MOTAD

المحصول	التركيب المحصولي الراهن	التركيب المحصولي للسيناريو الأول (%10)	التركيب المحصولي للسيناريو الثاني (%15)	التركيب المحصولي للسيناريو الثالث (%20)	التركيب المحصولي للسيناريو الرابع (%25)	التركيب المحصولي للسيناريو الخامس (%30)	التركيب المحصولي للسيناريو السادس (%36)
القمح	2921715	53379	2921715	2921715	2921715	2921715	2921715

53379	53379	53379	53379	53379	69814	512678000	الشعير
69814	69814	69814	69814	69814	768	69814.00	الفول البلدي
768	768	768	768	768	2625	0.000000	الحمص
2625	2625	2625	2625	2625	153	0.000000	الحلبة الجافة
153	153	153	153	153	53379	0.000000	الترمس
234	234	234	234	759482.5	69814	0.000000	العدس
492708	492708	492708	492708	492708	768	530369200	بنجر السكر
1229634	1229634	1229634	1229634	1229634	2625	1229634	البرسيم المستديم
96015	96015	96015	96015	96015	153	96015	البرسيم التحريش
6366	6366	6366	6366	6366	53379	6366	الكتان
180595	180595	180595	180595	180595	69814	180595	البصل
30993	30993	30993	30993	30993	768	30993	الثوم
879131	879131	879131	879131	119882.5	2625	2587	الكمون
2816	2816	2816	2816	2816	153	0.000000	اليانسون
2156	2156	2156	2156	2156	53379	0.000000	النعناع البلدي
11812	11812	11812	11812	11812	69814	693528900-	شبح البابونج
2881	2881	2881	2881	2881	768	4523	الشمر
2740	2740	2740	2740	2740	2625	149582100	البردقوش
3626	3626	3626	3626	3626	3626	0.000000	العتر
8597	8597	8597	8597	8597	8597	0.000000	الكرامية
2293	2293	2293	2293	2293	2293	4068	الكسبرة
157009	157009	157009	157009	157009	157009	157009	الطماطم
23102	23102	23102	23102	23102	23102	23102	الكوسة
23845	23845	23845	23845	23845	23845	497639900-	الكرنب
31317	31317	31317	31317	31317	31317	49425	البسلة الخضراء
27219	27219	27219	27219	27219	27219	27219	الفلفل
37757	37757	37757	37757	37757	37757	37757	الباذنجان
0.000000	0.000000	858742	858742	858742	858742	858742	الأرز الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2000201	2000201	2579431	الذرة الشامي الصيفي
581089.2	3247192	425241.7	2642465	171358	171358	310380	الذرة الشامي النيلي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	357606	482597	الذرة الرفيعة الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	29451	29451	فول الصويا الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	140041	140041	فول سوداني صيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	61926	61926	السمسم الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	15430	55965	عباد الشمس الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	326236	قصب السكر
0.000000	397321.8	0.000000	333279.8	0.000000	0.000000	183064	القطن
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	9544	الكردي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	8403	الريحان
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	الحناء
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	166033	الطماطم الصيفي

0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	15646	الطماطم النيلي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	101416	البطاطس الصيفي
4629942	1700601	4008326	1571257	1913235	1528047	0.000000	البطاطس النيلي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	22970	الخيار الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	20869	الكوسة الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	52128	الباذنجان الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	50565	الفلفل الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	52673	البطيخ الصيفي
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	9331	البامية الصيفي
353386.6	219303.7	272108.3	158674.3	620882.4	401616.4	27007	الكنترولوب
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	الكرنب النيلي
11865718	11865719	11865718	11865718	11865718	6385986	11865740	إجمالي المساحة المزروعة
30335990000	16822530000	31658490000	20400950000	37138720000	29344950000	1484238000000	إجمالي صافي العائد (مليار جنيه)
23279233960	25461662144	27280352297	29099042450	30917732604	32736422757	36373803063	إجمالي كميات المستخدمة في الري (مليار متر مكعب)
2556.60804	1417.74215	2668.06358	1719.31863	3129.9176	4595.2105	125086	صافي عائد الفدان (جنيه لكل فدان)
1961.89004	2145.81705	2299.08989	2452.36255	2605.635209	5126.291031	3065.44	نصيب الفدان من مياه الري م ³ لكل فدان
1.3031352	0.6607003	1.1604868	0.7010866	1.2012109	0.8964006	40.805136	متوسط العائد للمتر المكعب من المياه

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة التكاليف والإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة، بواسطة برنامج "LINDO".

الملخص

إن نهر النيل هو أساس ازدهار القطاع الزراعي في مصر، ولطالما شكل ركيزة داعمة لاقتصاد الدولة، فالمياه التي يوفرها للمزارع بطول مصر وعرضها ضرورية للحفاظ على استدامة الناتج الزراعي المتنوع للدولة

والذي تقدمه الشركات الكبرى وصغار ملاك الأعمال التجارية الزراعية لأغراض الاستهلاك المحلي والتصدير للعالم. وتبلغ حصة مصر حالياً من نهر النيل 55.5 مليار متر مكعب، ولكن بمعدل النمو السكاني الحالي (نحو 2 إلى 3 مليون نسمة سنوياً) أصبح نصيب الفرد من مياه النيل يتناقص سنوياً ومن ثم يضع مصر تدريجياً في مواجهة مخاطر نقص المياه في الأجلين المتوسط للطويل. ويفاقم من هذه المخاطر عدم التيقن المحيط بسد النهضة الإثيوبي والذي قد يؤدي بدرجة خطيرة أو طفيفة - حسب نتائج المفاوضات - إلى الحد من إمدادات المياه لمصر من نهر النيل. والواقع أن المياه العذبة التي تحصل عليها مصر من نهر النيل لا تكفي لسد احتياجاتها المائية، وهو ما يشكل أحد العوامل المقيدة للتنمية، ولذلك تعتمد مصر على إعادة تدوير مياه الصرف الزراعي ومعالجة مياه الصرف الصحي والتحلية لسد فجوة المائية التي تعاني منها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن عامل إعادة تدوير المياه يضع مصر ضمن أعلى الدول كفاءة في استخدام المياه حول العالم. إلا أن تدني كفاءة استخدام المياه في الأراضي الزراعية القديمة بسبب الري بالغمر يؤدي إلى زيادة الاعتماد على مياه الصرف منخفضة الجودة والمياه الجوفية المعاد تدويرها في ري الأراضي التي تعاني من نقص المياه عند نهايات الترع، وإذا ما أضفنا إلى هذا الوضع سياسة تحرير التركيب المحصولي التي تنتهجها مصر نجد أن مستقبل إدارة مياه الري يتسم بالتعقيد الشديد مما يستدعي إتخاذ إجراءات فورية.

وكانت أهم نتائج البحث:

- زيادة الاستخدامات المائية للزراعة من حوالي 30 مليار متر مكعب في 1950 إلى ما يقرب من 70 مليار متر مكعب عام 2022. حيث تمثل نسبة 78.7% بينما في قطاع الاستخدامات المنزلية فقد بلغ 11.5 مليار متر مكعب / السنة بنسبه بلغت 13% أما في قطاع الصناعة فقد وصل الاستخدام المائي في هذا القطاع لمقدار 2 مليار متر مكعب سنوياً بنسبه بلغت حوالي 2,2% من جملة الاستخدامات المائية. ويفقد بالتبخر حوالي 3 مليار متر مكعب سنوياً من النيل والترع بنسبه تبلغ 3,37% من اجمالي الاستخدامات المائية.

- أن إجمالي كمية المياه المتاحة عام 2022م كانت تقدر بحوالي 78 مليار م³، في حين يقدر إجمالي كمية المياه في عام 2030م نحو 82,2 مليار م³ علي الترتيب. بينما يبلغ إجمالي الاستخدامات المائية نحو 88.9 مليار م³ حالياً. ويلاحظ أنه يوجد عجز في الموارد المائية في عام 2022 م يقدر

بنحو 10.9 مليار م3. ولهذا يجب ضرورة تنمية الموارد المائية بالارتقاء بالكفاءة الاستغلالية لكميات المياه المتاحة من خلال ترشيد استخدامها وتطوير طرق الري، والحد من الفواقد المائية والتوسع في استخدام المياه الجوفية ومياه الصرف، بالإضافة إلى تعديل التركيب المحصولي.

- بتقدير الأثر الاقتصادي لماء السد علي الزراعة المصرية من خلال 6 سناريوهات تم وضعهم في البحث في حالة نقص كمية المياه المتاحة للاستخدام وذلك السيناريو الأول في حالة نقص 10 % والسناريو الثاني في حالة نقص 15% و والسناريو الثالث في حالة نقص 20% و والسناريو الرابع في حالة نقص 25% و والسناريو الخامس في حالة نقص 25% و والسناريو السادس في حالة نقص 36% وتم مقارنة بالوضع الراهن من حيث كميات المياه المتاحة .

المراجع:

1- السيد محمد عطا الله وآخرون، التقدير القياسي لأثر تطوير الري السطحي على اقتصاديات إنتاج أهم المحاصيل الحقلية

بمحافظة كفر الشيخ، المؤتمر الثاني والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، نادى الزراعيين، الدقى - القاهرة، يومى 12 و 13

نوفمبر، 2014.

- 2- جادو ، السيد حسن (دكتور) ، اقتصاديات استخدام المياه المتنوعة في زراعة أهم محاصيل الحبوب في مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد الرابع، ديسمبر (ب) 2016 م .
- 3- رقيه كمال محمد أحمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق تكنولوجيا إدارة المياه على إنتاجية المحاصيل السكرية ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بمشهر ، جامعة بنها ، 2017 م .
- 4- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة صافي العائد والتكاليف، عام 2022 م
- 5- غادة شلبي علي (دكتور)، وآخرون، تقرير دراسة السياسات المائية المصرية وأثرها على الأمن الغذائي، قسم السياسة الزراعية، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز البحوث الزراعية، 2023م.
- 6- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة الموارد المائية والري، عام 2022 م.
- 7- أسامة سيد عبد القادر عبد العزيز، " أثر الاتفاقيات الدولية علي الموارد المائية المصرية " رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة -جامعة بنها، عام 2023 م
- 8- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - نشرة الإحصاءات الزراعية، عام 2022 م
- 9- ايمان فخري يونس وإبراهيم علي عبد الفتاح " دراسة اقتصادية لتأثير المخاطرة على الإنتاج الزراعي لبعض السلع الزراعية في مصر " مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية المجلد 14 (11) 2023
- 10- عبدالله محمود عبدالمقصود، التركيب المحصولي في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، عين شمس 1996